دور التغيير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا

* الطاهر مصطفى ولد صالح
قسم الجغرافيا ـ جامعة انواكشوط

تقديم :

تكتسي تهيئة المجال في موريتانيا أهمية خاصة نظرا لحداثة الدولة بعهد الاستقلال وضرورة بناء كيانها الناشيء على أسس ملائمة لتطورات العصر الحديث، خاصة وان البلاد تعرف الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي تتجلى في كارثة الجفاف والتصحر والتحولات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الانتاج التقليدي. . . .

ومن بين المخططات التنموية التي شهدتها البلاد نجد المخطط الوطني لتهيئة المجال الذي يشكل استيراتيجية تهدف عبر بعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى الرفع من مستوى معاش السكان على المدى البعيد. وعلى الرغم من عدم دخول هذا المخطط حيز التطبيق الفعلي إلا أننا سوف نحاول من خلال هذا البحث الموجز تشخيص أهم العقبات التي تواجه استيراتيجية تهيئة المجال في موريتانيا. ففي البداية سنتعرف على الاسس النظرية لتهيئة المجال، بالاضافة إلى إعطاء نظرة عامة عن تطور فكرة التهيئة في البلاد وبعد ذلك نخلص إلى الحديث عن العقبات الرئيسية التي تعاني منها سياسة تهيئة المجال بصفة عامة.

١ ـ الاسس النظرية والعملية لتهيئة المجال :

١ . ١ ـ مفهوم تهيئة المجال :

لقد تطورت فكرة تهيئة المجال مع الانسان عبر تاريخه الاقتصادي والاجتماعي حيث انتقلت عملية التهيئة من ممارسة عفوية تعتمد على المعرفة الحسية في عصر (اليولتيك) إلى علم في العصر الحديث يقوم على التخطيط والأختراعات التكنولوجية.

وبالنسبة للجغرافيا تشكل تهيئة المجال غايتها النهائية وفائدتها العملية، غير انه اذا كان علم الجغرافيا غنيا عن التعريف التعريف فإن الامر بالنسبة للقراء العاديين ليس كذلك بخصوص تهيئة المجال التي لم تظهر كعلم محدد المعالم إلا بعد بداية النصف الثاني من الفرن العشرين. فماهو إذن مفهوم مصطلحات التهيئة والمجال؟

يمكن تعريف التهيئة بأنها العملية التي يقصد من ورائها تغيير تنظيم معين لرقعة من الارض أو مدينة أو وحدة إنتاج معينة بغية التوصل إلى استخدام أمثل وفعال للتنظيم السائد.

أما كلمة مجال فتعني امتدادا من الارض يكون خاضعا لسلطة دولة أو مدينة وتتم بداخله عملية التهيئة التي قلنا بأنها تهدف إلى استبدال وضع قائم بوضع جديد.

وانطلاقا من هذا التعريف تكون تهيئة المجال هي مجموع التصورات النظرية، (الاقتصادية والاجتماعية) والوسائل المادية والمالية والبشرية المستخدمة بغية تحقيق التنمية الشاملة لمجموع السكان الموجودين فوق مجال معين سواء كان ذلك المجال مدينة أو إقليما أو دولة أو مجموعة من الدول. ومن ثمة فإن تهيئة المجال تتم بالضرورة ضمن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي معين وفي اطار جغرافي له حدود سياسة

لم تعرف موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية أية سياسة لتهيئة المجال، نظرا لكون الادارة الفرنسية ركزت جهودها على تهدئة الاوضاع السياسية فى البلاد والقضاء على المقاومة الوطنية وبذلك أهملت بصفة كلية جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل ملء هذا الفراغ الهيكلي أعطت الحكومة الموريتانية بعد الاستقلال الاولوية لارساء أسس الدولة الناشئة كما انشغلت خلال السبعينات بمشكل الجفاف وحرب الصحراء، مما جعلها تهمل إلى حد ما إنشاء سياسة خاصة بتهيئة المجال الوطني. ونظرا لاستمرار كارثة الجفاف والتصحر واتساع التباينات فى مجال التنمية الاقليمية وتأزم المناخ الاقتصادي والجيوبوليتكي العالمي أدركت الحكومة ضرورة إنجاز تهيئة للمجال على أسس ثابتة فأنشأت بذلك فى سنة ١٩٨٣ وزارة التخطيط وتهيئة المجال التى تضم إدارة خاصة بتهيئة المجال (DAT).

وفى سنة ١٩٨٥ أصبحت الادارة المذكورة تابعة لوزارة الداخلية وتحمل إسم إدارة تهيئة المجال والنشاط الاقليمي (DATAR) حيث أسندت إليها مهمة حصر الموارد الطبيعية والبشرية للبلاد وتحديد الطرق والوسائل التى من شأنها تحقيق تنمية قطاعية وإقليمية ذات انسجام على المستوى الوطني.

وفى إطار هذه السياسة العامة تم إنشاء: المخطط الوطني لتهيئة المجال (SNAT). الذى بدأت دراسته منذ سنة ١٩٨٢ لتنتهي سنة ١٩٨٩ لكن تنفيذه لم يبدأ بعد.

والواقع أن هذا المخطط الاول من نوعه فى موريتانيا، يشكل العمود الفقري لسياسة تهيئة المجال لأنه يحدد الاختيارات الوطنية الكبرى فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والحفاظ على الموارد وذلك على المدى البعيد.

أما الاهداف الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة المجال فتتلخص فى النقاط الاربعة التالية:

١- استغلال الموقع الجغرافي - الاقتصادي للبلاد عن طريق تنظيم المجال بشكل يضمن الاستفادة الفعلية من أهمية هذا العامل.

٢- تنظيم عملية التكامل فيما بين الوحدات الاقليمية وتمكينها من القيام بالمبادلات التى تساعد على نمو الانتاج والرفع من مستوى العيش.

٣- توجيه القرارات الرامية إلى التقليص من حركة السكان وتوزيعهم على التراب الوطني.

٤- العمل على تحويل الصلاحيات والسلطات إلى الاقاليم والتجمعات الريفية.

على الرغم من أهمية أهداف المخطط الخاصة والعامة إلا أن هناك عقبات كبرى داخلية (التنظيم) وخارجية (الطبيعة) لاينبغى غض النظر عنها فى عملية التصور الشامل لسياسة تهيئة المجال فى موريتانيا. وذلك ما سنحاول التعرف عليه فى الفقرات اللاحقة.

٢ - العقبات الرئيسية لتهيئة المجال الوطني:

سوف نتناول إشكالية تهيئة المجال من خلال العقبات الرئيسية دون مناقشة الاهداف الخاصة أو الجزئية لسياسة التهيئة. وفى هذا الاطار نستعرض كبريات المشاكل والمشاغل حيث نجد فى المقدمة الازمة البيومناخية وحركات السكان وطبيعة النظام الادارى والهياكل الاقليمية.

٢ . ١ ـ البعد الايكولوجي والبشري لظاهرة التصحر :

لقد أدت الازمة البيومناخية التى تعانى منها موريتانيا منذ عقدين إلى هجرة خطوط تساوى المطر نحو الجنوب ، فاتسع بذلك النطـاق الصحـراوي على حسـاب المجـال السـاحلي مما أدى إلى اختفـاء عشـرات الآلاف من الهكتـارات التى كانت تشغلهـا المـراعي والغـابـات والمزروعات ، هذا بالاضافة إلى هجرة المنمين والمزارعين إلى المدن بسبب ندرة الغذاء وتدهور الظروف الصحية والاجتماعية .

إن ظاهـرة التصحـر لاتهـدد الانتـاج الـزراعي والحيـواني من خلال تدمـير الغطاء الحيوي والتربة بل تمتد كذلك إلى القضاء على جزء هام من المنشئات العمرانية كالمدن والـواحـات والطرق والسدود إلى درجة أن مايزيد على ٨٠٪ من التراب الوطني يقع اليوم ضمن المجال المتصحر وعلى سبيل المثال لا الحصر توجد كل القرى والمدن على طول طريق الامل ومحور انواكشوط ـ روصو تحت قبضة الرمال المتحركة التى تعرقل باستمرار حركة المرور وتؤدى إلى إختفاء المساكن والمزارع الحضرية .

ومن الملاحظ أن المخطط الوطني لمكافحة التصحر لايندمج ضمن السياسة القطاعية لتهيئة المجال خاصة ان المشاريع العمـرانيـة والـرعوية ـ الزراعية لايمكن أن تنجح بدون أن تكون مصحوبة بإجراءات فعالة لحماية الوسط الطبيعي المحيط بها . إن فصل المخطط الوطني لمكافحة التصحر عن المخطط الوطني لتهيئة المجال يؤدى إلى تشتيت الجهود المالية والبشرية مادامت الاستثمارات فى القطاعات الانتاجية (السدود، الواحات ، المراعى) والتجهيزية (الطرق ، الابار ، المساكن) ، تعانى من زحف الرمال بسبب انعدام خطط وبرامج حماية خاصة بالمنشئات العمرانية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والاقليمي .

إنه من غير المعقول صرف أموال باهظة لاقامة السدود والطرق وحفر الابار وتشييد المساكن مع عدم ضمان حمايتها من خطر التصحر الذى يهدد السكان والموارد الاقتصادية على حد سواء . فالجفاف والتصحر بصفة خاصة لايمثل عاملا طارئا ينتظر إختفاؤه من سنة لأخرى بل ينبغى التعـامـل معـه كأحـد المعطيـات الثابتة التى تتطلب المكافحة من طرف السكان والحكـومـة بصفـة مستمـرة ومحكمة حتى لاتتعرض الاجزاء الآمنة فى الوقت الحاضر إلى التدهور وربما التدمير الايكولوجي الـذى لاعـلاج له . ولهـذا على المسؤولين عن سياسة تهيئة المجال إدراك البعد الايكولوجي والاقتصادي ـ الاجتماعي لكارثة التصحـر قبـل فوات الاوان لأن التصحـر يزحف سنـويـا بمعـدل ٦ كيلمترات نحو الجنوب حيث أصبح فى بعض الولايات الجنوبية على مقربة من النهر (الترارزة) .

٢ . ٢ ـ إختلال التوازن بين الموارد المائية والتوزيع الجغرافي للسكان :

من البـديهي ان الازمـة البيـومنـاخيـة أدت إلى ندرة الميـاه السطحية ونقص شديد فى كمية المياه الباطنية ، بيد أنه من الضـروري معـرفـة كون نمـط استغـلال المـوارد المـائية القليلة فى ظل الجفاف الحالي زاد من حدة أزمة الماء الكافى للسكان والحيوانات والمزروعات وخاصة بالواحات ومزارع الخضروات .

تتـوقف الحيـاة البشـريـة والـزراعيـة ـ الـرعوية فى موريتانيا أكثر من غيرها من البلدان بشكل مباشر على كمية مياه الامطـار السنـويـة التى أصبحت تتميز بالتذبذب الشديد منذ بداية الجفاف مما جعل التجمعات السكانية والانشطة الريفية تتركز بشكل متزايد على الشريط الجنوبي من البلاد .

أمام هذه الوضعية اضطرت الحكومة رغم تواضع إمكانياتها، إلى إقامة شبكة مائية (أنابيب) قصد تزويد المدن الكبرى بالماء كما هو الحال بالنسبة لانواكشوط - (إدينى) واكجوجت - (بنشاب) وانواذيبو - (بولنوار).

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن المدن الداخلية تقع فى الغالب بأماكن فقيرة من حيث الاحتياط المائي وخاصة الباطني مما جعل سكانها ومواشيها تعانى من العطش وخاصة فى فصل الصيف حيث يقل منسوب الابار التقليدية إلى أدنى حد، هذا مع العلم ان السكان يتزايدون بانتظام فى حين أن الموارد المائية تتناقص من سنة لأخرى.

وعلى مستوى الارياف نلاحظ أن معظم نقاط الماء الاصطناعية (الابار) تعانى من الضغط البشري والحيواني وما ينجم عن ذلك من قطع للاشجار ودوس للتربة وبالتالى ظهور دوائر متصحرة حولها.

وبصفة إجمالية تقول بأن التباعد المكاني فيما بين التركزات السكانية ومصادر المياه الجوفية قد يؤدى على المدى البعيد إلى هجرة ليس للسكان الحضر فقط ولكن للمدة نفسها. ومن هنا ينبغى التفكير فى البدائل الممكنة كتحلية ماء البحر واستخدام الطاقة الشمسية والطاقة الريحية فى عملية جلب الماء.

٣ . ٢ - أزمة المجالين الريفي والحضري:

كان الانتاج الاقتصادي قبل عشرين سنة يعتمد بصفة كبيرة على القطاع الريفي بشقيه الرعوي والزراعي غيرأن اجتياح الجفاف للبلاد أدى إلى تدهور نمط الحياة والانتاج التقليدي مما دفع بسكان الارياف إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والقرى الواقعة على الطرق، وحسب النتائج الاولية لاحصاء ١٩٨٨ يقدر سكان موريتانيا بـ: ١٨٢٧٧٥٦ نسمة منهم قرابة ٩٠٪ من المستقرين مقابل ١٢٪ فقط من البدو الرحل فى حين كان المنمون يشكلون قبيل الجفاف أكثر من نصف السكان.

ففيما بين ١٩٧٧ و١٩٨٨ كان عدد البدو يتناقص بنسبة ٤ر٦٪ فى السنة فى حين يزداد سكان الحضر بنسبة ٨٪ الشيء الذى يدل على عمق الازمة التى يعرفها المجال الريفي على كافة الاصعدة: الاجتماعية، الاقتصادية، الايكولوجية.

إن هذه التحولات العميقة المتمثلة فى انخفاض إنتاجية الانشطة التقليدية وما يرافقها من حركة للسكان تسببت فى اشتداد الضغط على المراكز الحضرية التى لاتملك فى الحقيقة البنيات الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الامواج البشرية المتدفقة عليها باستمرار.

ومما تقدم يمكننا القول بأن أزمة التصحر فى موريتانيا ناتجة بصفة أساسية عن الازمة التى يعرفها الريف حيث تتلخص المشاكل التى تعرفها المراكز الحضرية اليوم فى ثلاثة محاور أساسية:

١) - نلاحظ أن معظم المدن يقع فى الغالب بأماكن غير ملائمة من حيث طبيعة التضاريس للتوسع العمراني، كما هو الحال بالنسبة للمراكز التى شيدت فى مناطق غمرية (مجارى أودية، سباخ)، أو امتدادات مرملية مهددة بالكثبان المتحركة.

كما أن جل المراكز الحضرية والريفية الداخلية تفتقد إلى التجهيزات الضرورية: المرافق الصحية والتعليمية، الانارة، الماء. . الخ. هذا فضلا عن تزاحم المبانى وانعدام المظاهر اللائقة بسبب تداخل المبانى العمومية مع المتاجر والفيلات، مع الاكواخ والخيام.

٢) - لقد تم انتقال البدو الرحل إلى الاستقرار بالمدن دون أن يمروا من قبل بنوع من التقرى قرب قرى زراعية فكان لهذا التحول الفجائى انعكاسات إجتماعية خطيرة على نظام المراكز الحضرية والحياة المدنية: انتشار الخيام وتجول كافة فئات

١) ـ سوف تستمر أزمة المدن طالما لم تجد الأرياف حلا جذريا لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية . ولما كانت أزمة المدن اشتدت وأصبحت تستحوذ على اهتمام المسؤولين إلى درجة أن الارياف ومشاكلها أصبحت تحتل الدرجة الثانية من مشاغل هؤلاء .

٢ . ٤ ـ السياسة التنموية المتبعة :

إن نجاح أية سياسة لتهيئة المجال لاتتوقف على وجود خطة مرسومة ووسائل مادية وبشرية كافية ، بل ينبغى كذلك وجود تسيير إداري منظم وفعال ، ثم تعاون القطاع الخاص مع القطاع العمومي فى كافة المجالات .

غير أن أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقع فى موريتانيا على كاهل الدولة وحدها . فالدولة هي التى تتولى الاستثمارات فى كافة القطاعات من أجل دفع عملية التنمية الزراعية والرعوية والصناعية ، هذا فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بالتسيير الاداري وتقوية التجمعات البلدية والحفاظ على الامن العمومي وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية . وفى الحقيقة ان هذه المهام والاعباء تتجاوز طاقة الدولة التى لاتستطيع بمواردها المحدودة ضمان التنمية الشاملة وحل المشاكل الآنية فى حين أن تدخل القطاع الخاص لايزال محدودا .

ونظرا لضعف الموارد الاقتصادية والبشرية وغياب دور القطاع الخاص لجأت الحكومة إلى طلب المساعدات الدولية قصد تمويل المشاريع التنموية وحل مشاكل السكان الطارئة . ومما لاشك فيه أن هذه الوضعية تحد من الطموحات الوطنية ومن افاق التنمية نظرا لكون المساعدات الخارجية تخضع لتقلبات المناخ السياسي ـ الاقتصادي العالمي ولشروط الدول والهيئات الممولة والتى قد لاتتفق مع الاختيارات والاولويات الوطنية فى بعض الاحيان . فإلى جانب هذا كله تعانى تهيئة المجال من نقص الوسائل البشرية وأجهزة البحث العلمي القادرة على القيام بالدراسات الفنية والميدانية على المستويين المحلي والاقليمي ، الشيء الذى يشكل عقبة فيما يخص تقييم واستغلال الموارد التى تتوفر عليها البلاد .
فنقص المعطيات الدقيقة عن الموارد والحاجيات الاساسية ينعكس على تمويل المشاريع ويزيد من التبعية والتأثير الاجنبي فى رسم الاهداف وتحديد الاولويات كما يزيد أيضا من عدد المتدخلين الخارجيين فى مجال تهيئة المجال الوطني .

٢ . ٥ ـ الاطار الاقليمي لعملية التهيئة :

يمكن تعريف الاقليم بأنه مجال جغرافي مهما كانت مساحته ، يمتاز بتجانس وسطه الطبيعي وتكون لسكانه انتماءات ثقافية واجتماعية واحدة ، بالاضافة إلى اشتراكهم فى نمط إنتاج اقتصادي معين . غير أن هذه الشروط لاتنطبق على التقسيم الاقليمي الحالي بموريتانيا . فعلى الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد وتنوع المظاهر الطبيعية والبشرية إلا أن الاقاليم ، التى تشكل القاعدة الاساسية لعملية التهيئة لاتقوم على مفاهيم ومعايير تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاجتماعية ـ الثقافية والاقتصادية والطبيعية الشيء الذى لايساعد على التكامل فى استغلال الموارد المتنوعة لمختلف الوحدات الاقليمية بمفهومها الجغرافي .

إن الاقاليم الحالية عبارة عن وحدات إدارية خلقها المستعمر الفرنسي لأغراض سياسية وعسكرية ، والدليل على عدم صلاحيتها لمخطط تهيئة المجال هو كون الاقليم الواحد يضم غالبا مظاهر إيكولوجية متباينة وأنماط اجتماعية ـ اقتصادية

١) ـ شدة التباين بين الاقاليم من حيث مساحتها وعدد سكانها ودرجة تنمية مواردها الاقتصادية والشرية.

٢) ـ تركز معظم الاستثمارات الصناعية فى المدن الساحلية والزراعية على شريط النهر فى حين تظل الاقاليم الداخلية تعانى من ندرة الخدمات الصحية والتجهيزات التحتية مع العلم أنها تعانى بصفة حادة من تدهور الانتاج الزراعي والرعوي كما تشكل أكبر مصدر للهجرة الريفية.

٣) ـ هناك اتجاه فى تركز الحيوانات والزراعة فى الطرف الجنوبي من البلاد مما يزيد من اختلال التوازن فى البنية المجالية والسكانية والاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

٤) ـ تشكل كل من انواكشوط وانواذيبو ـ نظرا لاستحواذهما على معظم الاستثمارات والخدمات ـ قطب جذب للمهاجرين من جميع أنحاء البلاد.

٥) ـ إن المشاريع الحالية (سد دياما وفم لقليته، مشروع أشرم، انبيكه، مشاريع تثبيت الرمال. الخ. . .) لاتندرج ضمن استراتيجية للتنمية الاقليمية التى تضمن التوازن والتكامل فيما بين القطاعات والاقاليم المختلفة ويرجع السبب إلى عدم بناء الاختيارات المحلية على أساس رؤية شاملة لكافة المعطيات الجغرافية والاقتصادية.

٣ ـ آفاق مستقبلية :

إن المحاور الرئيسية التى تم التطرق إليها ضمن هذا البحث تشكل مجالا للتفكير بالنسبة للباحثين والمهتمين بإشكالية تهيئة المجال فى موريتانيا. ونحن على الرغم من كوننا لاندعي بأننا نملك حلولا جاهزة لمشاكل تهيئة المجال ذى الابعاد الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أننا انطلاقا من نظرتنا الجغرافية نساهم فى إثراء النقاش وخلق حوار بين الباحثين المعنيين من قريب أو بعيد بتهيئة المجال فى موريتانيا.

وانطلاقا من هذه القناعة نرى من الضروري:

١) ـ خلق حوار وطني فيما بين المسؤولين والباحثين فى مجال تهيئة المجال بغية التفكير بعمق وبصفة موضوعية فى العقبات التى تعترض تهيئة المجال وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٢) ـ إعادة النظر فى المخطط الوطني لمكافحة التصحر بغية إدماجه بشكل مدروس فى إطار سياسة تهيئة المجال الوطني.

٣) ـ إعطاء أهمية خاصة لسياسة الماء سواء على الصعيد الحضري أو الريفي أو الزراعي والبحث عن السبل التى تمكن من استغلال الطاقة الريحية والشمسية خاصة وان هذه المصادر متوفرة على طول السنة وفى كافة المناطق والاقاليم الموريتانية.

٤) ـ القيام بعملية تخطيط جديد لوحدات إقليمية تراعي فيها المميزات الطبيعية والخصوصيات الاجتماعية ـ الاقتصادية وتوجيه عمل إدارة تهيئة المجال والنشاط الاقليمي نحو البحث الميداني والانتاج الفعلي حتى تملأ بذلك الفراغ الحاصل فى مجال المخططات الحضرية للمدن الداخلية ثم التعاون مع الجهات الفنية والمختصة على دراسة جدوائية مشاريع التهيئة وتقييم المنجزات. . .

٥) ـ إزالة الغموض الحاصل بالنصوص القانونية المحددة لاختصاص الادارات المختلفة المعنية بالتخطيط وتهيئة المجال ثم العمل على دمج هذه المصالح والادارات ضمن دائرة واحدة أو وزارة مكلفة بالتخطيط وتهيئة المجال الوطني.

SALEH (Taher Moustapha ould) et MERZOUG (Mohamed Salem Ould): Environnement Bio-Morpho-climatique de la région de Nouakchott: élément pour une nouvelle stratégie d'aménagement et de conservation du milieu naturel - PCVN, Nouakchott, Mars 1988, 56 pages.

SALEH (Taher Moustapha Ould) et MERZOUG (Mohamed Salem Ould): Stratégie de développement rural integré de la région de l'Assaba : Etude de base - Conclusions - Recommandations FLM: Janvier 1990, 189 pages.

SALEH (Taher Moustapha Ould) et MERZOUG (Mohamed Salem Ould): Contribution à l'étude du projet d'aménagement de l'ancien golfe de Ndramcha : pour une nouvelle stratégie de lutte integrée contre la désértification dans la région de Nouakchott-PCVN; Nouakchott, Janvier 1989, 35 pages.

SALEH (Taher Moustapha Ould) et MALICK (Abdellahi Limam): Etude d'évaluation du programme d'éducation sanitaire et nutritionnelle en Mauritanie, UNICEF, Nouakchott, Juin 1990, 41 pages avec annexes.

SALEH (Taher Moustapha Ould) et HAUSER (Patrick): Régéneration de l'environnement du tiers sud de la Mauritanie (Projet RAMS. Nouakchott, 1980, 214 pages.

SALEH (Taher Moustapha Ould): Notion de l'aménagement rural et ses implications socio-spatiales en Mauritanie - ENA, Nouakchott, Février 1988.

- ECOLOGIE APPLIQUEE ET SCIENCE DE L'ENVIRONNEMENT 6:
Fondements ratinnels de l'aménagement d'un territoire. Paris, Masson 1985, 175 pages.

- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE - MINISTERE DE l'INTERIEUR DES POSTES ET TELECOMMUNICATIONS:
Schéma National d'aménagement du territoire.
Schéma préliminaire, Mai 1989.
- SOCIETE FRANÇAISE DE CONSEIL EN DEVELOPPEMENT SEDES-CEGOS:
REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE: Etude de politique de gestion des agents de l'état-dossier technique. Juillet 90, 20 pages.